نحتاج إلى فهم واستيعاب صحيح للنهج الديمقراطي

سعد حسين

ليس غريبا على أي سياسي مخضرم أن الديمقراطية في تطبيقاتها لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية تتعارض كليا مع النهوج العنصرية والسياسات القائمة على التمييز الأثني والطائفي بكافة أنواعه وأشكاله، لكن ما هو غريب حقا أننا في الوقت الذي نسعى فيه الى تأسيس أركان الديمقراطية في العراق، نلاحظ بكل حزن وأسى أن عملية البناء يشوبها نوع من الغموض والمفاهيم الخاطئة التي اعتمدها النظام السابق وفي مقدمتها التمييز بين العراقيين وفقا لانتماءاتهم القومية والمذهبية والعشائرية، وهي سياسة تتنافى مع كل القيم السماوية والقوانين الوضعية الإنسانية التي تعتبر التمييز وعدم المساواة بين البشر عملا منكرا ينتهك حقوق الإنسان فضلا عن كونه يشكل خطرا يهدد وحدة النسيج الإجتماعي ويعمل على تفكيكه.

لقد أعلنت القوى والفصائل السياسية التي ظهرت على المسرح السياسي بعد سقوط النظام الصدامي في نيسان ٢٠٠٣ عزمها على إقامة عراق ديمقراطي تطلق فيه الحريات العامة وتزدهر حقوق الإنسان والمساواة ويتحقق العدل.. وهي أهداف سامية ومشروعة يتطلع إليها كل عراقي منذ أمد بعيد مثلما تسعى إليها الكثير من الأمم والشعوب المضطهدة، إلا أن الأمر كان ينقصه فهم واستيعاب شامل لمجمل الأوضاع التي يعيشها العراق، فالنموذج الغربي للنظام الديمقراطي يحتاج الى أرضية خصبة ومراحل زمنية متعاقبة كي يطبق في مناطق اخرى من العالم ولا سيما توفير الحد الأدنى من الثقافة والإستعداد لتقبل المنافسة السياسية المشروعة للوصول الى السلطة، إذ كما نعلم أن أوربا لم تطبق النهج الديمقراطي كله دفعة واحدة، بل جاء عبر مراحل تزامن معها تطور مجتمعاتها وتقدمها في المجالات كافة حتى بلغت اليوم الى المستوى الذي تستطيع فيه ممارسة الديمقراطية والحريات بكل أنواعها في ظل حماية دستورية وقانونية ودعم من الرأي العام. فهل أن التجربة الغربية التي نقلت إلينا هي فعلا ملائمة لظروفنا الحالية وهل ستنجح هذه التجربة بعد حكم عسكري دام نصف قرن.

كان ينبغي إقامة صروح الديمقراطية في العراق بعد التأكد تماما من زوال كل الآثار والأفكار البالية والتطبيقات العنصرية وإحلال التثقيف بالنهج الديمقراطي الذي من أبرز مظاهره إقرار المساواة واعتماد مبدأ المنافسة الشريفة للوصول الى دفة الحكم وتثبيت معايير الكفاءة والإخلاص بما يحقق المصلحة الوطنية للعراق وليس لتعزيز المصالح الفئوية الضيقة.

أن التطبيقات الأساسية للنهج الديمقراطي السليم بعد سقوط الدكتاتورية في نيسان ٢٠٠٣ كان وما يزال يسير بالإتجاه المعاكس وربما يعود السبب الى شدة الإضطهاد والظلم الذي وقع على بعض مكونات المجتمع بنسبة أكبر مما هي عليه في المكونات الاخرى مما دفع قياداتها الى إتخاذ كل أسباب الوقاية المبكرة خشية ان تتكرر عليها المآسي، وهكذا ظهرت في أعقاب سقوط النظام العديد من الأحزاب التي شكلت على أسس عرقية ودينية ومذهبية وعشائرية مما أثر سلبا على حركة النشاط السياسي والممارسات الديمقراطية سيما في الترشيح الى عضوية المجالس التشريعية والبلدية والحكومية والرئاسية كما أثر ذلك على عملية التصويت أثناء الإنتخابات وامتدت هذه الظاهرة لتشمل توزيع الوظائف العليا كوكيل الوزارة، المحافظ، السفير، المدير العام ومساعديهم، وبدلا من تعزيز مفاهيم الوحدة والعمل لمصلحة العراق وشعبه أصبح الحديث في مختلف الأوساط يدور بلغة ومماسة تؤكد على المصالح الفئوية بل وحتى الفردية والعائلية التي أصبحت تشكل جزءا لا يستهان به من المحرك الرئيس لمعظم أنشطة الدولة.

ولكي نقرب الصورة أكثر ونقدم مثالا لأهم ركن حيوي يتعلق بمصدر عيش العراقيين، ألا وهو التعيين في الوظائف العامة "وليس ايضا في الوظائف العليا"، إذ يلاحظ أن الإجراءات السابقة القائمة على أساس التمييز ما تزال متبعة لحد اليوم، بل وجرى التشديد عليها حيث يطلب من المتقدم للوظيفة ان يملأ إستمارة يذكر فيها "لقبه، اتجاهه السياسي، قوميته، دينه، مذهبه" ولعل الفقرات الثلاث الأخيرة أخطر من الأخريات، أليس ذلك يتعارض مع المفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أكدت على المساواة بين البشر بغض النظر عن إنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والعقائدية. أن مثل هذه الممارسات والتطبيقات تتعارض أصلا مع الطروحات الداعية لإقامة عراق ديمقراطي حر.

هذه الممارسات وغيرها ما يزال يُعمل بها في العراق الجديد وتتحكم في مجمل أنشطته. ومما يعزز رسوخها في المجتمع ما تقوم به وسائل الإعلام من صحف ومجلات وفضائيات ومحطات راديو من بث وترويج للأفكار والثقافات التي تشجع العراقي على الإلتصاق بطائفة معينة بذاتها وتعزيز ولائه إليها. نعم من حق كل مكونة عرقية أو دينية ان تمارس كامل حقوقها في التمتع بحرية ثقافتها وديانتها ولكن بشكل لا ينبغي ان يثير حفيظة الآخرين، إذ أن حاجات الشعب العراقي تقتضي البحث عن مصالح العراق عموما أي الإنطلاقة تكون من المصلحة العامة ثم نزولا لتحقيق مصالح المكونات والطوائف وليس العكس، فالإنطلاقة يجب ان تبدأ من المصالح العليا للوطن الذي هو بيت كل العراقيين ثم نزولا الى المصالح الفئوية.

وإذا عزمنا الأمر في الولوج بالعمل السياسي، ينبغي والحالة هذه الإنفتاح بعضنا على بعض وليس الإنغلاق وإقامة الكانتونات والحواجز، فنحن بحاجة الى إنفتاح الأحزاب السياسية وفتح باب الإنضمام أمام كل العراقيين وعلى أساس المواطنة وليس الولاءات الاخرى، إذ مما يؤسف له أن بعض الأحزاب السياسية التي تنشط في الساحة العراقية اليوم تعتمد على نوع من الإنتماء لنيل العضوية فيها وهذا بطبيعة الحال لا يخدم المصلحة العامة وحرية العمل السياسي والممارسة الديمقراطية.

أن تفشي ظاهرة المصالح الفئوية والطبقية بدأت تأخذ مواقعها وتغرز جذورها في مجتمعنا حتى تمكنت من النفاذ الى أصغر الوحدات الإدارية في الدولة، ومما شجعها على ذلك، بروز بيئة في الوسط الإجتماعي تساعد على نمو وتكاثر الشائعات ذات النعرات الطائفية التي تضر بمصلحة الشعب والوطن، هذه البيئة ما تزال تغذيها بعض وسائل الإعلام وجهود خارجية وجهود داخلية فردية متعصبة ومتطرفة.

صحيح أن عملية التغيير الشامل نحو الديمقراطية تحتاج الى المزيد من الوقت وخاصة في العراق الذي تأصلت مفاهيم الفردية والتسلط والنزعة العسكرية المحبة للإنتقام من الخصم في عقول وقلوب الكثير من الناس، ولكن لا بد ان تكون عملية البناء سليمة وخالية من الشوائب وهذا هو المهم، لذلك يتطلب الأمر إزالة تلك الرواسب وإحلال الثقافة الديمقراطية محلها لمعالجة هذه الترسبات وليس باستخدام نفس الأدوات والمعايير السابقة التي تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وروح المواطنة.

وفي الختام أود القول لا يمكن ان نتحدث بلغة واحدة ونعمل بإتجاهين متعاكسين في نفس الوقت.. ان نطالب بوحدة المجتمع وننشئ كيانات وأحزاب سياسية تقوم على أسس الإنتماءات الضيقة، ان ندعو الى رفاهية الشعب العراقي والمصلحة الوطنية في حين أن السلوك السياسي يتجه عن تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الفئوية، ان نتحدث عن معيار الإخلاص للوطن في التعيين في الوظائف العامة بينما نرى أن العراق أصبح الدولة الاولى في العالم من ناحية الفساد الإداري.. ان ندعو الى ضمان حرية الفرد ورفع قيود التسلط عليه في الوقت الذي ما يزال منصب "ضابط أمن الوزارة أو المؤسسة" مطبق في بعض دوائر الدولة.

لا ينكر أن ظواهر إيجابية كثيرة ومهمة تحققت في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان منذ سقوط النظام ولا ينكر بأن المستوى المعاشي للطبقات المسحوقة وذوي الدخل المحدود قد تحسنت كثيرا بفضل الزيادات الكبيرة التي طرأت على رواتب العاملين في القطاع العام. ولكن طموحنا أبعد من ذلك بكثير ونتمنى ان يتحقق في جميع الميادين وفي جدول زمني أقصر مما نتوقعه والسلام.

فقر الجيوب والقلوب هل يقود للإرهاب؟

ناصر الربيعي - بغداد

كم اجزل القلم وأسهبت الأبحاث على تنويع الأسباب التي يقف خلفها الفقر للانسان، كم حيرت نتائج الفقر فكر الباحثين، كم أهدرت الحكومات والمنظمات الدولية على مكافحة المشاكل ومعالجة ضحايا الفقر.

الأنظمة في كثير من البلدان تسرف في تمويل منع الجرائم وتسن القوانين التي تفوق أرقامها تعداد الشعوب القاطنة في تلك البلدان. أليس من الأفضل تحسين مستوى الشعوب وترقيتهم من خلال تكثيف الوعي بين مختلف مستويات الشعب ومنع البطالة التي تؤدي مباشرة إلى الفراغ الهائل التي تفتح مئات الأبواب للفراغ الفكري وانحسار التفكير في الوقوع في عادات غير مقبولة اجتماعيا وأخلاقيا؟. مهما كلفت النفقات الخاصة بالتوعية ونشر أهمية التزام الفرد بمسؤوليته تجاه نفسه وتجاه المجتمع وان يكون عاقدا العزم على رفع مستواه في تجنب مالا يعود عليه بالفائدة وليس عائقا في طريق التقدم والارتقاء لنفسه وللآخرين.. فان ذلك لا يستهلك أكثر من زيادة البنود وبناء السجون التي تكلف الحكومة أكثر من دور التوعية والإرشاد.

عندما نعي أضرار الفقر وما يترتب عليه من مشاكل شتى بالإضافة عندما يكون مدعوما بالجهل، وهل عرفنا فقر المودة وخواء القلوب من محبة الآخرين؟. إنه أقصى درجة الفقر.

فقير المحبة هو العاجز عن حب الآخرين ويظهر ذلك جليا في سلوكه بينما تجده يهتم بكل كبيرة وصغيرة فيما يخص مصلحته إلا انه مهما يبدو محبا لنفسه حتى عن ذلك فهو عاجز كيف يحب نفسه وهو فقير القلب ففاقد الشئ لا يعطيه، من أين له الحب حتى يحب نفسه؟، ولذلك ليس كل فقير وليس كل جاهل بشرط يقع في الجرم ولكن ذاك الذي قلبه شحيح وعقله أجوف هو الذي نتوقع منه أي شئ غير ايجابي.

وهنا يجب أن نتوقف عند أولئك الذين شحت قلوبهم من الرحمة وتحولوا إلى غيلان بشرية وأصبحوا يمارسون هواية ذبح البشر تحت ذرائع شتى ومنها الفقر والبطالة والسقوط أمام المغريات المادية!.

وبذلك تتجاوز أضرار الفقر الفرد بحد ذاته الى مستوى اعم واخطر وتتجاوز مسألة فراغ القلب من المحبة الى كارثة اجتماعية غير مسبوقة من قبل في مجتمع عاش لقرون تحت مظلة التعايش والتآلف والمودة.

على الجميع أن يعي ذلك من اصغر فرد الى أعلى مستوى حكوميا كان، أوحزبيا، أو دينيا، أو قبليا، فالفقر أصبح من أسهل الحجج التي يسوقها المحتاجون وغير المحتاجين، لتبرير انحرافهم وانحدارهم نحو الهاوية التي يجرون الوطن اليها.

لمحة في مأزق الاقتصاد العراقي اليوم

صبحي حداد/ ألقوش

بداية لا بد من القول أن أية مشكلة مهما كان حجمها سواء على الصعيد الشخصي أو الحكومي وحتى الدولي لا بد من وجود أسباب وخلفيات متعددة لتلك المشكلة أو الأزمة مما يستوجب حلها قبل أن تستفحل بمضاعفات أخرى.

ومن أجل الخلاص من تلك الأزمة والوصول الى الحلول الصحيحة علينا أولا وقبل كل شيء دراسة ومعرفة تلك الأسباب والخلفيات مهما كانت ليتسنى لنا تحديد المسالك الصحيحة لإنهاء وحل تلك الأزمة.

وبهذه المناسبة أقول علينا أن نعلم جيدا إن عظمة رجال السياسة والاقتصاد أيا كان موقعهم تكمن في حلهم للأزمات في الظروف الصعبة والمعقدة "كما هو حالنا في الاقتصاد العراقي الحالي"، وخلقهم المناخ المناسب واقتحامهم قلب الأزمة بمفاتيح علمية وعملية بأيدي الكفاءات الحقيقية وإلا ما جدوى عظمة الأعمال والخبرات إذا كانت الأزمة سهلة الحل وفي ظروف طبيعية؟.

لذا علينا أن ندرك إن أزمة الاقتصاد العراقي معقدة وصعبة للغاية وكما هو معروف كما أسلفنا لذلك خلفيات وأسباب معروفة لا حصر لها، منها على سبيل المثال:

أولا: حرب بلا هوادة على الحرية والديمقراطية لعقود طويلة.

ثانيا: حرب على الثقافة والعلم.

ثالثا: حرب على الإنسان والإنسانية.

خامسا: الحصار الاقتصادي إثر الحروب العسكرية.

سادسا: التخطيط العشوائي والارتجالي للاقتصاد العراقي.

سابعا: تنفيذ مشاريع ضخمة "عشوائية" غير منتجة مما ساعد على خلق شبح التضخم المالي.

ثامنا: تهميش المواطن والكفاءات الحقيقية.

تاسعا: هجرة العقول خارج العراق.

عاشرا: غياب القضاء العادل.

حادي عشر: انتشار الفساد الإداري.

ثاني عشر: تدني المستوى العلمي والجامعي بشكل خاص.

وهناك سلسلة طويلة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة ساهمت بخلق أزمة الاقتصاد العراقي التي يعاني منها الشعب العراقي بالكامل حتى هذه الساعة!، وخاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة.

لسنا هنا بصدد ذكر أسباب وظروف خلق الأزمة الاقتصادية بل لتكوين فكرة خلق هذه الأزمة كما هو معروف للجميع ولكن نحن كمواطنين وكاقتصاديين بشكل خاص علينا واجب إنساني ووطني أولا أن نبدي رأينا المتواضع في فضاء الحرية اليوم عن ايجاد بعض الحلول للخروج تدريجيا من هذه الأزمة التي نعاني منها.

بداية أقول أن مبدأ العمل في هذه الأزمة يقوم على قاعدة أساسية وهي "لا سياسة بلا اقتصاد ولا اقتصاد بلا سياسة"، وعلى هذا التوأم الأساسي والعمود الفقري تبنى عليه الحلول الناجحة رغم كون السياسة في اعتقادنا هي المفتاح الجامع "ماستر كي" إن صح التعبير إذا لنبدأ في أوليات الأزمة:

الإرهاب الداخلي والخارجي المسلح، الإرهاب الداخلي والخارجي الثقافي والإعلامي، الفساد الإداري، البطالة الحقيقية، البطالة المقنعة، التضخم المالي، الخدمات العامة "كهرباء، ماء، مجاري ومواصلات"، الطاقة والمحروقات، محنة الحالة الزراعية، محنة الحالة الصناعية، محنة البيئة بأشكالها "غذاء، ماء وهواء"، محنة التربية والتعليم، محنة الصحة والدواء... الخ من الهموم والمشاكل في خزين الأزمة العراقية.

ومن أجل حل أو بداية معالجة هذه الأزمات المعقدة برأينا لا يمكن بأي حال أن نطلب من السلطة العراقية المنتخبة استعمال العصا السحرية ولا يعني كذلك أن تبقى هذه السلطة في سبات سنة بعد أخرى رغم ظروفها المعروفة وخاصة بعد تأسيس وانتخاب الجمعية الوطنية وتكوين السلطات لذا نعتقد برأينا الشخصي إن بداية الحل لأزمة الاقتصاد الحالي يكمن في اعتماد وزارة تخطيط فاعلة ودقيقة وخاصة بأن يكون السيد وزير التخطيط تكنوقراط "وإذا لم يكن الاستحقاق الانتخابي كوزير تخطيط تكنوقراط" بالامكان تعيين وكلاء وزير تخطيط تكنوقراط للقيام بمهام الوزارة إضافة للوزير ومن خلال هذه الوزارة يمكن تبني مبدأين لمعالجة الاقتصاد العراقي.

الأول: الحلول الآنية السريعة والمباشرة.

الثاني: الحلول طويلة الأمد "خطة ثلاثية أو خماسية" أو أكثر.

وما يفيدنا بهذا الموضوع هو الحل السريع ونترك خطة التنمية الآجلة لاحقا كوزارة التخطيط.

ومن أجل مباشرة السلطة التنفيذية بعملها والتي ستعاني من جبال هائلة من المشاكل والمهام الواجب الإسراع بحلها، لذا ينبغي إزالة ما يمكن من تلك المشاكل قدر الإمكان عن الحكومة وإشراك القطاع الخاص بتحمل المسؤولية قدر الإمكان لأن السلطة مهما كانت وخاصة السلطة القادمة ستعاني من القوانين والروتين القديم الذي تعتمد عليه حاليا وهذا يتطلب وقتا طويلا ثم تعاني من الفساد الإداري إضافة لإفتقارها الأجهزة والتكنولوجيا الحديثة وكذلك الملاكات الكفوءة عليه من المفضل خصخصة بعض المنشآت واتخاذ بعض القرارات الأساسية منها:

أولا: بيع وسائل الإنتاج رديئة الجدوى الإقتصادية بسبب إدارة وتكاليف الإدارة الحكومية.

ثانيا: بيع المؤسسات ذات المردود السريع للمواطن منها- الكهرباء- الماء وغيرها.

ثالثا: إناطة بعض الخدمات العامة "خاصة العائدة لوزارة البلديات الى شركات أهلية".

رابعا: إعادة النظر في قوانين الإستثمار الداخلي والخارجي.

خامسا: إستحداث وسائل الإئتمان المصرفي تحت رقابة البنك المركزي العراقي وخاصة ما يتعلق بالمصرف الصناعي والزراعي لغرض تنشيط وتنمية قطاع الصناعة والزراعة.

سادسا: الإسراع بتطبيق قانون سلم رواتب الموظفين لكافة الوزارات.

سابعا: تطبيق قانون التقاعد الجديد "مدني- عسكري- الضمان الإجتماعي".

ثامنا: بتطبيق القوانين أعلاه سنحقق إمتصاص البطالة بين الشباب المتخرجين لسنوات عدة.

تاسعا: والأهم من كل ذلك هو إلغاء البطاقة التموينية فورا وإيجاد آلية وانسيابية جديدة بدلا عنها حيث أن هذه البطاقة خلقت نتائج سلبية إقتصادية واجتماعية واضحة في المجتمع العراقي تزيد كثيرا على المنافع الناتجة عنها عليه بالإمكان تعويض البطاقة التموينية مؤقتا بالدفع النقدي ولكن ليس بالآلية التي قامت بها وزارة التجارة مؤخرا بإصدار مذكرة إذن دفع لتعويض بعض نواقص التموين السابقة حيث خلقت إمتعاضا ومعاناة جديدة للمواطن والمصارف بشكل خاص، عليه يكون البديل النقدي بانسيابية سلسة مدروسة وبالتنسيق مع الجهات المالية والمصرفية والخدمية ولا مجال لتفصيل هذا الموضوع هنا، مع ملاحظة موت والغاء التعويض تدريجيا بعد تحسن الحالة المعاشية للطبقات الدنيا بالمجتمع.

إن إزالة هذا الجبل "البطاقة التموينية" عن كاهل السلطة الجديدة يحقق لها نتائج مهمة للغاية، أولها وفي المقدمة إزالة الإدارة المعقدة للموضوع، وثانيها إنهاء حالة الابتزاز والفساد الإداري والمالي الداخلي والخارجي بشكل خاص كما أوضحته وسائل الإعلام الرسمية كما ينتهي بذلك أساطيل وجيش من العاملين والوسطاء الذين سوف يسخرون من النشاط الخاص أو في أجهزة وزارة التجارة كما أن هناك شعورا للمواطن طيلة السنوات الماضية وكأنه يستجدي لقمة العيش من الحكومة إضافة لكل ذلك فأن إلغاء البطاقة التموينية سيخلق المناخ المناسب لتنشيط قطاع التجارة داخليا وخارجيا وينتج عنها منافسة حرة نوعا وكما وسعرا ورغم محاذير زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية إلا أن المنافسة بعد فترة قصيرة جدا تعيد توازن الأسعار تماما كما حصل في السلع الكهربائية!، وخاصة أن وزارة التجارة لها الخبرة الكافية في توازن السوق.

خلاصة قولنا: بعد إزاحة جملة الأمور أعلاه الإقتصادية والخدمية عن كاهل السلطة وقيام القطاع الخاص بهذه المهام سعيا وراء المنافع والمكاسب المتبادلة، لذا سوف يتحقق للمواطن العراقي بعض المتطلبات التي ينم عنها في الشارع وكذلك سيحقق للسلطة الجديدة منافع مادية ومعنوية نذكر منها:

أولا: تنشيط الحركة التجارية "خاصة بعد إلغاء البطاقة التموينية" والصناعية والزراعية في سلسلة الإقتصاد.

ثانيا: إزالة قسم كبير من الأعباء الحكومية والمسؤولية الإدارية التي تعاني منها السلطة.

ثالثا: تنشيط القطاع الخاص وامتصاص البطالة بين العاطلين.

رابعا: تحقيق مردود مالي وضرائبي لخزينة الدولة.

خامسا: يساعد توفير العمل والعيش للمواطن "الحر ولو الى حد ما" من الإرهاب الذي أحد أسبابه الحاجة المالية.

سادسا: كسب ثقة المستثمرين العراقيين والأجانب كون إتجاه الإقتصاد هو نحو "إقتصاد السوق" عليه سيكون للمنافسة مناخ ملائم للإستثمار.

ختاما، نعتقد بأن الإجراءات الإقتصادية السريعة سيكون لها مردود سريع في الشارع العراقي وكذلك ستمتص هذه الإجراءات معاناة ونقمة الإنسان حيث ستكون هذه الإجراءات كما ذكرنا جرعة مسكنة نبتدئ بها ليستمر الإقتصاد بتحسن نوعي تدريجي موازيا لخطة السلطة القادة طويلة الأمد.

أضواء على التشريعات القديمة: التجنيد والجيش الآشوري

مكرم أحمد البرزنجي/ أربيل

تناولنا في الأعداد السابقة حالات الزواج والطلاق خاصة في التشريع الهندي ولكن الحالة العجيبة التي كنا نجهلها في العادات الهندية ربط مصير الزوجة بزوجها كإحراق الزوجة مع جثة زوجها لأنها يجب أن ترجع اليه في الحياة الأخرى.. يقول "ويل ديورانت": "دخلت الهند عادة إحراق الأرامل على الكومة التي يحرق فيها أزواجهن وذلك بأن جعلوها مرتبطة بأبدية الرابطة الزوجية فالمرأة إذا تزوجت رجلا كان عليها أن تظل زوجته وستعود الى الإرتباط الزوجي في حياته المقبلة"، ولكن التشريع القديم أعطى الحرية والحقوق للمرأة أيضا فلا يجوز ضربها ولو بزهرة لأن الأسرة التي تخدم المرأة فإن الآلهة تخصها بعطفها وأما الأسرة التي تحتقر فيها المرأة فإن حسناتها تذهب سدى.

من هنا يتضح لنا بأن الحياة الزوجية في الهند القديم مرت بثلاث مراحل ففي الأولى لا زواج ولا طلاق وإنما كان هناك شيوع جنسي لدى بعض القبائل، وفي الثانية كان الطلاق بيد الزوجة تفارق زوجها وتتزوج آخر، أي مرحلة سلطة الأمومة ولكنها انتقلت الى السلطة الأبوية، وقيد الطلاق في حالات كالخيانة والاتفاق والتفريق القضائي أو كانت شديدة قاسية القلب.. فالزواج السعيد هو تلك العلاقة الاتحادية التي تنشأ بين شخصين ناضجين متكاملين فتسمح لكل منهما أن يحقق أكبر قسط ممكن من الحياة وقبل أن ننهي هذا البحث لابد أن نتطرق الى الجيش الآشوري حيث كان الجيش الآشوري الملكي يعتمد على التجنيد الذي لم يكن إلا ليفرض على كل الرجال الذين كانت تجبر القرى على تهيئتهم في صفة ضريبية وكذلك كان الجيش يضم القوات المتطوعة التي تتصف بالتشوق في الحروب والدفاع والاستعداد للهجوم ولقد كانت هذه القوات تسلح تسلحا خفيفا إذا قورنت مع القوات الضاربة المتطوعة وكذلك نرى على المنحوتات التي تصور المعارك الحربية والتي يفسرها لنا المختصون إن هذه القوات الضاربة تتألف من وحدات مختلفة الأشكال فهناك أولا "الكردو" وهي الحرس الخاص وهم مسؤولون عن سلامة الملك الشخصية، وهناك قوة مقاتلة تعتمد في أسلحتها على الهراوات والمقالع وفيها رماة النبال والرماحون الراكبون والمهندسون والمدفعية وهناك المشاة الراكبون وهم حملة الرماح المزدون برماح طويلة خفيفة وفؤوسا كبيرة وفي العصر الآشوري الحديث بلغت الملابس التي كان الجنود يرتدونها أعلى نقطة من التأثير فاستبدلت الطويلة بثوب قصير وكانوا يلبسون أحذية عالية والخوذ في رؤوسهم التي ما يزال شكلها حيا الى اليوم في الدروع الهندسية المحلية والتي تثبت حول الرأس وترتفع في صفة مخروط الى نقطة حادة ومن خلال المنحوتات تبين أن حماية الجسم الرئيسية كانت تتألف من ترس طويل بقدر حجم الجسم له مؤخرة منحنية كي تؤلف نوعا من الوقاء وكانت تصنع من حزم منقورة ومبطنة من صفصاف السلاسل المشدودة شدا وثيقا.

صورة وتعليق

عدسة: عبد الجبار ناصر

ماذا يريد المصور قوله؟.. هل هو العراق الجديد!!